جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
قسم إدارة الحكومات المحلية
mays.mahmoud@nahrainuniv.edu.iq

معوقات الحكم المحلي في العراق وسبل معالجتها

Obstacles to local government in Iraq and ways to address them

أ.م. ميس محمود عداي
Mays Mahmoud Aday

المستخلص

ان الحكومات المحلية في العراق تواجه تحديات سياسية واجتماعية و اقتصادية متعددة ومتشعبة توثر على استقرارها وعلى مستوى تحقيق التنمية وتقديم الخدمات للمواطنين . ومن اهم هذه التحديات تحديت دستورية وقانونية منها تداخل الصلاحيات بين السلطة المحلية والاقاليم وهذا يؤدي الى خلل في تنفيذ القرارات .اما المعوقات الاقتصادية والاجتماعية تتمثل في الفساد االاداري والمالي و انعدام الشفافية وضعف التخطيط وإدارة المشاريع .وللتخلص ن هذه المعوقات والتصدي لها يتطلب تبني استر اتيجيات شاملة تهدف الى تعزيز القدرات المالية والإدارية والمؤسسية للسلطات المحلية با الإضافة الى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتعزيز التعاون بين الجعات المجتمعية وتشجيع المشاركة المجتمعية للتغلب على معوقات الحكومات المحلية

الكلمات المفتاحية: التحديات السياسي ، التحديات الاقتصادية والاجتماعية .

Abstract

Local governments in Iraq face multiple and complex political, social and economic challenges that affect their stability and the level of achieving development and providing services to citizens. The most important of these challenges are constitutional and legal challenges, including the overlapping of powers between the local authority and the regions, which leads to a defect in the implementation of decisions. The economic and social obstacles are represented by administrative and financial corruption, lack of transparency, and weak planning and project management. To get rid of these obstacles and confront them, it is necessary to adopt comprehensive strategies aimed at strengthening the financial, administrative and institutional capabilities of local authorities, in addition to enhancing transparency, combating corruption, enhancing cooperation between community .groups, and encouraging community participation to overcome the obstacles of local governments

Keywords: political challenges, economic and social challenges

المقدمة

معوقات الحكم المحلي قد تشمل عدة عوامل تعوق وفعالية العمل الحكومي على المستوى المحلي. من بين هذه المعوقات التمويل غير كافي: قد يواجه السلطات المحلية نقصًا في التمويل اللازم لتنفيذ الخدمات الأساسية وبرامج التنمية المحلية نقص الموارد البشرية: قد يكون هناك نقص في الموارد البشرية المهنية والمؤهلة التي تقود العمل الحكومي على المستوى المحلي. وان . تداخل الصلاحيات: قد يحدث تداخل في الصلاحيات بين السلطات المحلية والوطنية/ الإقليمية مما يؤدي إلى صراعات وعر اقيل في تنفيذ القرارات الفساد و انعدام الشفافية: قد يكون الفساد وعدم وجود شفافية في عمليات اتخاذ القرارات عائقًا رئيسيًا أمام الحكم المحلي الفعال.. نقص التشريعات والسياسات المحلية: قد يكون هناك نقص في التشريعات والسياسات المحلية التي تدعم وتمكن العمل الحكومي على المستوى المحلي.

اهمية البحث

أن التغير الاساسي الذي حدث في العراق بعد عام 2003 أدى الى تغيير النظام الساسي والإداري في العراق من الناحيتين النظرية والتطبيقية الى العمل بالنظام الامركزي وممارسه السلطات المحلية في جميع محافظات العراق حيث تعد الحكومات المتمثلة بعمل مجالس المحافظات وجهازها التنفيذي في العراق من الأمور التي تكسب اهميه كبيره وذلك بسبب ارتباطها المباشر بالخدمات المقدمة للمواطنين وتختلف كفاءه وفعالية الخدمات اليومية للمواطنين حسب طبيعة وخصائص نظام واداره الحكم في الدولة العر اقية.

فرضية البحث

ان معوقات الحكم المحلي في العراق تتجسد في نقص التمويل والموارد \تتحدد الموارد المالية والبو ابات القانونية التي تحد من قدرت السلطات المحلية على تلبيه احتياجات المجتمعات المحلية وتداخل السلطات وتحلل كيفيه توزيع الصلاحيات بين الحكومات المركزية والحكومات والتأثير الناتج عن هذا التداخل ضعف الهيكل الإداري - دراسة كفاءة الادارة المحلية وتحديد العوامل التي تؤثر سلبا على ادارتها وتدخلات سياسية واستقصاء تاثير التدخلات السياسية على قرارات السلطات المحلية وتنفيذ السياسات والبرامج الحكومية فساد وتبدي الأموال تحلل مدى انتشار الفساد في الحكم المحلي وتأثيره على الخدمات العامة.

اشكالية البحث

تبرز أسباب و دراسة معوقات الحكم المحلي الى تحديد ابراز المعوقات التي تواجه الحكومات المحلية ووضع الحلول المناسبة لهذه المعوقات والعمل التصدي للحد منها .

منهجية البحث

مثلا المنهج النظمي او التحليلي .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى محورين مع وجود مقدمة واشكالية وفرضية وخاتمة، وجاء في المحور الأول التحديات السياسية والادارية والمحور الثاني التحديات الاقتصادية والاجتماعية .

المحور الأول: التحديات السياسية والادارية

تُعد التحديات السياسية والإدارية التي تعترض تطبيق الحكم المحلي في العراق من أبرز العقبات التي تواجه الحكومات المحلية. وتشمل هذه التحديات التداخلات بين المحافظات ومجالسها والسلطات الاتحادية، حيث يحدث تداخل في صلاحيات مجالس المحافظات.

1. تفعيل دور المشاركة السياسية للمواطن المحلي:

المشاركة السياسية تعني انخراط المواطنين في القضايا السياسية داخل مجتمعاتهم، سواء من خلال الرفض، الاعتراض، المقاومة أو التأثير. تُعرف المشاركة بأنها الخطوة الأولى في بناء الوعي عبر الأنشطة المؤسسية من قبل المسؤولين المنتخبين لتحقيق التو افق والشرعية في اتخاذ القرارات وتبني المخاوف المجتمعية(1).

منذ عام 2003، شهد العراق هيمنة كيانات سياسية تؤثر في رسم وتنفيذ السياسات المحلية، مما دفع العديد من الكفاءات العر اقية للهجرة خارج البلاد، وترك المجتمع في حالة إحباط نتيجة عدم إشراك تلك الفئات الهامة في صنع القرارات الإدارية والسياسية، والاكتفاء بالمجموعات الحزبية التي تعكس مصالحها الخاصة(2)(3).

إن مشاركة المواطن في صنع القرار تساهم في تلبية متطلبات الديمقراطية وتقلل من الخلافات بين الفصائل السياسية، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات تحظى بقبول وتأييد أوسع، وبالتالي يجعل الحكومة المحلية أكثر انضباطاً وثقة بالحكومة المركزية، مما يعزز من مصداقية عملها وفعالية الرقابة. مشاركة المواطنين أيضاً في إيصال قضاياهم إلى المسؤولين المحليين، مما يزيد من وعيهم واهتمامهم بالقضايا والمشاكل التي تهم حياتهم اليومية. لذا، من الأهمية أن تبقى الحكومات المحلية على اتصال دائم مع المواطنين ومشاكلهم، لأن فقدان ثقتهم يؤدي إلى تراجع شرعية الحكومة وقدرتها على الاستمرار في خدمة المجتمع.(4)

وتعتبر المشاركة السياسية من احدى اهم الخطوات في اصلاح وضمان ديمومه واستمرارية النظام السياسي وتعد سلوك سياسي يقوم بممارسة المواطن طوعية وذلك للمساهمة في صنع السياسية العامة اتخاذ وضع القرارات على كافة المستويات ومر اقبة الأداء الحكومي واختيار النخب الحاكمة في مختلف المو اقع ,فضلا عن التعبير عن الآراء في وسائل الاتصال المختلفة حول القضايا والمواضع التي تفرض نفسها اجندة اهتمامات الراي العام , وممارسة هذا السلوك ترتبط بما يتمنع به المواطنون في وعي بواجباتهم وحقوقهم السياسية ومدى اهتمامهم بالمجريات السياسية على ارض الو اقع ,وراء و اتجاهات الافراد نحو مفردات البيئة السياسية المحيطة بما تشمل علية من أحزاب سياسية ونخب حاكمة ونظام انتخابي ومما تتبناه الدولة من قو انين وتشريعات (5).

بسبب فشل البرامج السياسية ونتيجة العجز والفساد دفع ذلك العديد من المواطنين الى توليد معطيات ثقافية جديدة كثقافة البدائل والخيارات السياسية المتنوعة مما اصبح الولاء لهذه الجهات اكثر منه للمجتمع المحلي ومؤسساته مما اضعف ذلك من المشاركة للمواطن المحلي (6).

حيث تتأثر جودة الحكم المحلي بشفافية صنع القرار واشواك الناس والمجتمعات المحلية في صنع القرار وامتثال المواطنين والمسؤولين للقواعد المتعلقة بنطاق وممارسة السلطة وتعزيز مشاركه هذه المجتمعات يخلق فرص لدخول أعضاء تلك المجتمعات حوارهم وممثليهم مع المسؤولين الحكوميين لغرض تحديد المشاكل المحلية وترتيب اولوياتها وحلها(7) .

وان ذلك يتطلب تفعيل دور المواطن المحلي الذي يكون له الحق في محاسبة الأشخاص الذين قاموا بانتخابهم و ابعاد المقصرين من مناصبهم لان ترك مجالس المحافظات بدون رقيب سوف يقضي العملية الديمقراطية في العراق لان يصبح من الصعب في المستقبل اقناع المواطن المحلي في المشاركة في الانتخابات مرة ثانية في ظل استمرار تجاهل متطلبات المواطنين (8).

2. معالجة النصوص الدستورية والقانونية

ظهرت العديد من الإشكاليات عند التطبيق الفعلي والعلمي لأسلوب اللامركزية الإدارية التي تبناها الدستور العراقي الدائم لعام 2005. تنص المادة (122/ثانياً) على أن "تُمنح المحافظات التي لم تُنظَّم بإقليم الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة بما يُمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية وينظم ذلك بقانون". يتطلب الأمر تعديل المادة (122) بصورة لا تقبل التأويل والغموض خصوصاً بما يتعلق بالبند (خامساً) الذي ينص على أنَّ "مجلس المحافظة لا يخضع لسيطرة أي وزارة أو جهة مرتبطة بوزارة وله مالية مستقلة"، مما يتطلب بيان الفرق بين الإشراف والسيطرة والرقابة من حيث المصطلحات.

ما زالت مسألة الإشراف والسيطرة والرقابة تشكل مشكلة قائمة، حيث تستغل المجالس المحلية هذه المادة كذريعة لعدم تدخل الحكومة الاتحادية في أعمالها. هذا الأمر أدى إلى جعل المحكمة الإدارية ومجلس شورى الدولة الفيصل في حل وتفسير النزاعات التي تحدث بينهما.

كما يتطلب الأمر تعديل أو إلغاء المادة (123) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 لعدم ضرورتها بسبب عدم تشريع قانون التفويض. من الصعب تشريع مثل هذا القانون من قبل مجلس النواب، لذا فإن تعديلها أو إلغاءها يُعتبر أمراً حكيمًا وصحيحًا. في حالة الشك بقدرة مجلس المحافظة الإدارية، يمكن للسلطات الاتحادية تفويض صلاحيات لمجالس المحافظات لفترة محدودة لحين وصولها إلى مرحلة التأهيل الإداري أو العكس، قيام السلطات الاتحادية بتسليم صلاحياتها للحكومات المحلية لغرض إنجاز مهام معينة.

إن معالجة هذه النصوص القانونية والدستورية لها أثر كبير في استقرار العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية. غالبًا ما كانت هناك خلافات بين الطرفين بسبب تفسير نصوص القانون والدستور حسب مصلحة كل جهة، مما استدعى اللجوء إلى المحكمة الإدارية ومجلس شورى الدولة ليكونوا الحل الفاصل.

3. سيادة قوة الدستور

لابد من وجود توازن حقيقي للقوى بين المكونات الرئيسية العر اقية من حيث امتلاك القوة وتوازن في توزيع السلطة والثروة لكي تحتكم الى القانون , وان عدم وجود التوازن بين القوى لايوجد هناك أي استقرار سياسي للعراق, حتى لو طبقت الفيدرالية لان هذه لحالة ستعطي الحق لقانون القوة ان يحكم وليس لقوة الدستوروالقانون , والاتفاق بين جميع المكونات والأقليات على القيم الإدارية والسياسية للإبقاء على النظام الاجتماعي , والتقريب بين الهويات ووضعها في اطار عام وطني, من خلال تعزيز شعور افرادها بانتمائهم اجتماعيا و اقتصاديا وسياسيا , وعدم القيام باهمال مشاعرهم الخاصة التي عادة ماتصبح في ظل الولاء للدولة والوحدة الوطنية عنصر اغناء في المجتمع, لذلك يجب الا يفرط بحقوق ومصالح مجموعة اقلية او اثنية لحساب الأغلبية لان التفريط يؤدي الى التمرد على السلطة السياسية.(9)

ب-يجب ان يقوم الدستور على أساس المواطنة والابتعاد عن الطائفية , أي ان يستوعب الجميع بالمواد والقو انين الموجودة فيه, ويتم تعديل الدستور الحالي في هذا الاطار , ولابد من وجود عقد سياسي واجتماعي جديد بين الحاكم والمحكوم وبين الهويات والمكونات العر اقية.(10)

4. ضرورة التعامل مع الأقاليم والمحافظات التي لم تنتظم بإقليم بواقعية

وهنا يجب ان تبنى الفيدراليات على أساس الكتل السرية الكبيرة التي تشكل هوية بعناوينها المختلفة, بغض النظر عن المحافظات الإدارية التي لاتبني ولاتشكل بالضرورة هوية سياسية ومن ثم بالتالي لن تحل المشكلة فان المشكلة العر اقية هي مشكلة هويات فرعية ومطالب بالحقوق , أي ان كل محافظة تكون مشكلة من هوية واحدة وتعبر عن نفسها , واذا لم توجد هوية فرعية اصغر داخل الهوية يجب ان تمنح لامركزية إدارية لاحترام خصوصيتها, وان التعامل مع الدولة المركزية يجب ان لاتتعامل على أساس الهوية و انما على أساس إقليم او محافظة , بغض النظر عن هويته التي ينتمي اليها, اما العاصمة بغداد فيجب ان يكون لها قانونها الخاص الذي يحكمها لانها مشكلة من الجميع , ولابديل

عن هذا الحل , لان الحلول الديمقراطية لاتكون صالحة لمجتمع يبرز هويته في سلوكه السياسي.(11)

اما بالنسبة الى الاستقرار السياسي في العراق فقد قام خبراء من البنك الدولي بوضع المؤشرات الستة للحكم الرشيد والتي تعد مؤشرا لاقصى درجات الديمقراطية في البلدان بين عامي (2012-2003م) والتي من بينها مساءلة الحكومة , السياسي ,ومكافحة الفساد والأداء الحكومي ,وقد اظهرت مؤشرات سلبية في العراق جميعها والمرتبة الاسوء هي حالة الاستقرار السياسي التي تكون اكثر سوءا يوماً بعد يوم (12)

5. النظام الانتخابي والانسب

ان تعدد النظم الانتخابية وتشعب تأثيرها على النظام السياسي ككل ,يجعل عملية اختيار أي منها من اهم القرارات من الدول الديمقراطية ,ونادرا ويتم اختيار على أساس ذلك يصوره واعية ومتأنية اذ غالبا ما يجري بصورة عرضية ,نتيجة اتو افر مجموعة من الظروف التاريخية او المؤقتة فظلا عن التأثير الذي تركة الدولة القوية او المستعمرة صاحبة النفوذ و انه رغم ان الاختيار الواعي للنظام الانتخابي نادراً ما يحدث, فمن الاندر ان الخاصة ببلد ما, ويجري تصميمة بعناية تماشيا مع الظروف السياسية والاجتماعية والتاريخية الخاصة ببلد ما ,ويجب على كل ديمقراطية حديثة ان تختار نظاما انتخابيا يضمن استمرارها (13)

ويعتبر النظام الانتخابي الجديد في المحافظات التي لم تنظم بإقليم احد السبل التي تساعد على تفعيل اللامركزية الإدارية محلات الدورات الانتخابية السابقة منذ عام 2005/2013م تم اعتماد النظام الانتخابي (التمثيل النسبي) مع اعتماد النظام القائمة المغلقة في اول دورة والقائمة الشبة مفتوحة في ثاني دورة والدورة الثالثة لعام 2013 فقد اعتمد نفس النظام لكن مع قائمة مفتوحة وقد سارعت تلك الأنظمة الانتخابية على تدعيم مركز الأحزاب الكبيرة والتي تتناوب في كل دورة على المناصب في تلك المجالس سواء التنفيذية او التشريعية وكان من المفترض ان يتم تطوير النظام الانتخابي الأفضل ليتم صعود القو ائم الصغيرة في المجالس , فتعتبر النظم الانتخابية اليات تتبع التعبير عن إرادة الشعب وذلك عن طريق الانتخابات وهي ضرورية لتحديد وفرز المرشحين الامر الذي يتطلب ان يكون صوت الناخب هو للمرشح وليس للأحزاب إضافة الى التمثيل النساء والاقليات(14)

ونرى من جانبنا ان اختيار الممثلين الوطنيين والمحليين بطريقة وفق نظام انتخابي شفاف بعيد عن التزوير والضغط يولد شعور لدى المواطنين بانتمائهم الى مجتمع تصان في الحقوق السياسية ومبني على أساس قيم حضارية وعلى أسس اجتماعية وديمقراطية متجذرة اصلية ,مما يجعل النظام الانتخابي يتميز بأهمية اجتماعية خاصة وكبيرة ويساهم في تغير واقع اجتماعي مقسم الى و اقع موحد سياسي

6. معالجة الفساد المالي والإداري والسياسي

ان توفير العلاج لاخطر المشاكل التي يعاني منها العراق بعد عام 2003 والتي تمثله بالفساد الإداري والسياسي والمالي ومظاهر المتعددة واحتلال العراق مر اتب متقدمة في الفساد ,فمظاهر الفساد السياسي تتمثل في تصدير العراق دول العالم في الفساد لعشر سنوات متتالية ,منها فساد النخبة الحاكمة او ماعرف بالفساد السياسي كان ابرز عنوان للفساد في العراق ,أي وضع الدولة تحت مايسمى المحاصصة وكانت القاطرة التي تجر قطار الهدر والفساد وتبدي المال العام وفشل الأداء الحكومي في العراق ,وخسائر العراق من اجراء الهدر والفساد وتبدي المال العام تجاوزت مئات المليارات من الدولارات الامريكية خلال العشر سنوات الماضية وان الطبقة السياسية والحكومة قامت بحماية الفاسدين وكانت تعيق الجهود الموجهة للفساد وعطلت عمل هيئة النزاهة و إقامة بيئة مستدامة للفساد وضع الحكم في العراق لاتمت بصلة لمبادئ الحكم الصالح والادرة الرشيدة وفقا لكافة المؤشرات الدولية في ذلك المجال (15) .

7. المباشرة بتشريع قانون مجلس الاتحاد وفق المادة(65) من الدستور النافذ

والذي يضمن مشاركة المحافظات والاقليم في رسم السياسية العليا وحماية الحكومات المحلية وتعزيز حضورهم في السلطة التشريعية والحماية من عوامل الفشل وكذلك العمل على تفعيل المواد (106-105) فهذه المواد الدستورية

الثلاث هي الضامنة لفك غرض العضوية والتمثيل لا أبناء المحافظات والاقاليم امام فرص واحدة متكأفئة وضمان الرقابة القانونية على توبع الحصص والموارد والتخصيصات المالية على المحافظات والخاصة الى إرساء نظم الشافية والموازنة في متابعه النفقات والايرادات بما يتضمن سلامه الوحدة الوطنية (16)

حيث لابد ان يكون هناك وضوح في النصوص المتعلقة بالامركزية السياسية واللامركزية الإدارية لفك أي غموض او التباس او تحاشي يعيق تطبيق وتفسير الدستور او يغضي الى تداخل القوانين وعدم التفريط بالرقابه المركزية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) على نشاطات واعمال الإدارات او الحكومات المحلية بمعنى ان تحتفظ السلطة الاتحادية بكل الوظائف السيادية كضمانه لوحدة الدولة والرقابة على عمل الوحدات الإدارية (المحافظة 'القضاء , والنواحي وكافه المجالس المحلية)لتعزيز الطبيعة الإدارية للامركزية حتى لايتحول الشكل التنظيمي الى أداة لتفتيت وحدة البلد (17)

8. المؤسسات

حيث لابد من التطرق الى تعريف النظام السياسي والذي هو بناء سياسي مؤسسي ,تتفاعل في اطارة الداخلي ,بني علاقات متداخلة متشابكة , وظيفتها تحقق التوازن في المجتمع(18).

حيث يتضح من خلال ذلك التعريف بأن النظام السياسي بناء مؤسسي يقوم على وجود مؤسسات وتتفاعل هذه المؤسسات مع بعضها البعض لتحقيق التوازنات وحفظها في اطار الدولة وذلك نظرا الى الدور المؤسسات الحكومية في المجتمع ,ودرها في تنفيذ السياسات الحكومية فأنها تكون محط احترام واهتمام من قبل المواطنين او الهبة أحيانا اخرى(19) ، ان وجود المؤسسات في النظام السياسي غيركاف مالم تتمتع تلك المؤسسات ببعض الخصائص التي تسهم في إرساء سياسة عامة ناجحة وتؤدي الى تفاعل المجتمع مع النظام السياسي وتتمثل تلك الخصائص بالاتي :

أ- المأسسة : وهي تعني بناء سلطة تكون ذات طابع مدني موحد, تضمن المساواة بين افراد المجتمع بفض النظرعن انتمائاتهم الدينية والعرقية والمذهبية , و إقامة نظام قانوني يكون اساسة الحقوق العامة وتوزيع الوظائف والمهام على أساس الكفاءة والنزاهة والمهنية وليس على أساس المنسوبية والمحسوبية وهذا يؤدي الى بروزوظائف متينة سياسية متخصصة لممارسة هذه الوظائف والعمل على توسيع مشاركة جميع الفئات في الحياة العامة السياسية (20).

ب-التمايز الوظيفي: وهو التخصص او التباين الوظيفي الذي تقوم علية مؤسسات و ابنية النظام السياسي او بمعنى الفصل والتخصص بين الأدواروكذلك بين المؤسسات في المجتمع والاخذ بالتحديث فكلما تقدم النظام الساسي في طريق التنمية التي تفوضها علية السياسة كلما أدى الى زيادة تعقد ابنية المؤسسات فيه(21)

ج-الشرعية: وتعني قبول سلطة الدولة من قبل مواطنيها ,وتكون شرعية النظام الساسي بقبول المواطنين تلك الحكومة ويعترفون بان لها سلطة شرعية ويحق لها اصدار التعليمات والقوانين وفرض القانون ومفهوم الشرعية يرتبط بمفاهيم أخرى كالمواطنة والمحاسبة والديمقراطية والمسؤولية , وقد يقبل المواطنون بعض نشاطات وسياسات الحكومة ويرفضون سياسات أخرى وعند انخفاض شرعية الحكومة يعني اضعاف الحكومات وتعرضها للانهيار,لذلك فان الشرعية لها ارتباط بديمومه واستقرار النظام الساسي (22).

وان لقدرة المؤسسية تمثل ضرورة توفير قدرات الى النظام الساسي كقدرة ذلك النظام على الاستجابة الى مطالب الجماهيركالمشاركة والعدالة التوزيعية (23).

وعندما تنظر الى مؤسسات النظام السياسي بعد عام 2005 سواء تنفيذية اوتشريعية اوقضائية على ارض الواقع فنجد انها لاتتوفر فيها تلك الخصائص فمن حيث المؤسسة تكون تقاسم السلطات وليس تقاسم الوظائف وهنا سوف تبرز شخصية الأحزاب الحاكمة على إدارة المؤسسات وهذا مايسم بشخصية السلطة لصالح الأحزاب , فكل حزب عند استلامة أي وزارة عند تشكيل الحكومة بعد أي انتخابات يعيد النظربهيكلية المؤسسة التابعة له وتنصيب الشخصيات الموالية له في إدارة مفاصل المؤسسة.

المحور الثاني: الوسائل الاقتصادية والاجتماعية

للقيام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة الى تغير بنية الاقتصاد العراقي هو ضمان العدالة في توزيع الثروة والدخل وتنمية الموارد البشرية والقضاء على البطالة والفقر وتعزيز التنشئة الاجتماعية.

1. تشجيع الاستثمار:

ان تشجيع الاستثمار يعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر على نجاح الحكم المحلي اللامركزي ومن عوامل تعزيز النظام السياسي في العراق الاستثمارات وتوزيعها العادل بما بضمن قدرتها على تنمية المناطق وإدارة شؤونهم الخاصة (24) .

ان التشريعات القانونية التي تحمي حقوق جميع المستثمرين تساهم في توفير البيئة المناسبة لتحفيز المستثمرين الأجانب والمحليين والسيطرة على راس المال والاعتراف بالدور المتنامي للاستثمار الخاص, فقد قررت جميع الدول النامية والمتقدمة اصدر تشريعات قانونية تشجيع وتحمي وتحفيز المستثمرين لذلك تقع على عاتق الدولة مسؤولية انعاش القطاع الخاص باعتباره قطاعا نشطا في النشاط الاقتصادي ومولدا لفرص العمل لتحقيق النمو المستدام ومساهما في تمويل التنمية من خلال زيادة مواردة .وتتطلب المنفعة الاقتصادية للقطاع الخاص و اتخاذ تدابير مهمه ,بما في ذلك تسهيل وتبسيط الإجراءات الحكومية على مستوى الاعمال وتنفيذ الإصلاحات على المستويين التنظيمي والتجاري ,مصحوبة بمساهمات و ايرادات , وإعادة توزيع الأدوار في النشاط (25) .

وذلك من خلال وضع اطار مؤسسي وقانوني شفاف ومبسط لتشجيع أنشطة فضلا عن تشجيع عملية وتوسيع مجالات الإقراض للقطاع الخاص، وله العديد , وهذه المشاريع يؤدي الى الجذب ,الخسائر المالية للحكومة المحلية وكذلك تشغيل الايدي العاملة والقضاء على البالة والاستثمار والنشاط الاقتصادي (26)

2. ادخال الإصلاح الإداري على الحكومات :

ادخال الإصلاح الإداري على المؤسسات الحكومة يتطلب التركيز على مجموعه نقاط أساسية هي:(27)

أ- تعزير الشفافية والمساءلة من خلال تحسين والاليات المتعلقة بالمساءلة والشفافية في عملية اتخاذ القرار والانفاق ونشر المعلومات والبيانات المتعلقة بالإدارة والميز انيات والمشاريع بشكل منظم وسهل الوصول،

ب- تحديث الأنظمة والإجراءات الإدارية من خلال تبسيط الإجراءات و تسهيل الوصول الى الخدمات الحكومية وتطوير البنية التحتية التكنلوجية لتحسين كفاءة العمليات الإدارية وتدريب وتطوير قدرات الموظفين لتحسين الأداء.

ج- تعزيز المشاركة المجتمعية وذلك بفتح قنوات مباشرة للتواصل بين المواطنين والحكومة المحلية والعمل على اشراك المواطنين والمنظمان المجتمعية في عمليات التخطيط والرقابة والتقيم وتعزيز اليات التنظيم والشكوى وتوفير اليات لتغذية الراجعة .

د- تطوير نظام الحو افز والمكافئات وتطبيق نظام وترقيات لتحقيق اهداف التطوير والإصلاح الإداري والعمل على تعزيز القيادة والإدارة الإستر اتيجية وتطوير القدرات القيادية لدى المسؤولين على المستوى المحلي ووضع استر اتيجيات وخطط اصلاح إدارية واضحة وقابلة للتنفيذ . وكذلك متابعة وتقيم الإصلاحات وتعديلها بناء على التغذية الراجعة

ن- الإصلاح الإداري اصبح ضرورة ماسة لتطوير الأجهزة الحكومة الإدارية وذلك من تطوير القدرات القيادية لدى المسؤولين على المستوى المحلي ووضع استر اتيجيات وخطط اصلاح إدارية واضحة وقابلة للتنفيذ وتطوير القدرات ومتابعه التقييم وتنفيذ الإصلاحات وتعديلها باستمرار. ويتطلب تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال انشاء منصات تواصل مباشرة بين المواطنين والجهات الحكومية وتعزيز مساءلة الحكومة المحلية امام المواطنين(28)

3. اعادة الهيكلية التنظيمية للمؤسسات المحلية:

ان الأساس في تبني الهيكلية التنظيمية للمؤسسات المحلية يتجلى من خلال العمل على استقرار الأوضاع في البلاد ومتطلبات البيئة الإدارية من جهة واستكشافات طاقتها وامكانياتها من ناحية أخرى والعمل على تبسيط أنظمة العمل

على تبسيط أنظمة العمل فضلا عن تحقيق المرونة والقيام باختيار طرق اكثر فاعلية وعلى حسن الإدارة رغم قلة الموارد وان النجاح يتوفق ليس فقط على درجة تحقيقها الأهداف و انما أيضا على حسن اختيار تلك الأهداف بالدرجة الأولى لذلك ان تحديد إعادة الهيكلية التنظيمية يتطلب الموائمة وتحتاج الية الهيئات المحلية او ما قد تتمكن من تحقيقه واستيعابه وما هو متاح لها من إمكانيات وقدرات وتوقف عملية إعادة تلك الهيكلية على فاعلية وحيوية المؤسسات المحلية و الحكومات المحلية تلجأ الى إعادة هيكلية مؤسساتها عندما تعاني من صعوبات ومشاكل التي تنجم عن الإدارة لذلك يجب ان يكون هناك نوعا من التعديل على الاستراتيجيات الرئيسة التي تتبناها المؤسسات المحلية.

ان تطوير وتحسين الحكومات المحلية يرتبط ارتباطا مباشرة ووثيق بتطبيق اللامركزية الإدارية كا أساس للحكم والإدارة ومن ثم بالتالي ادخال الإصلاحات على الاطار العامة المؤسسية القائمة (القوانين والتشريعات) التي تحتاج الى الكثير من التعديل لتحقيق ما تصورالية ,فالمؤسسات المحلية تقوم على مجموعة هياكل تنظم كافة اعمالها المالية والإدارية والفنية ,فعندما تواجه هذه المؤسسات مشكلات ضخمة يتحتم عليها مراجعه تلك الهياكل واعادة تخطيطها بصورة تضع استراتيجيات جديدة ,وتأقلم هياكل التنظيمية لذلك (29) وينبغي على الحكومات المحلية عند القيام بتنظيم هياكلها التنظيمية هيكل مؤسساتها ان تأخذ بنظر الاعتبار مايلي (30):

- ان القيام بنشر ثقافة اللامركزية وتعميقها وازاحة ما يتعلق بالمركزية سواء على مستوى محلي او وطني
- ان الاطار المؤسسي يجب ان يتناسب مع الشكل والمنهج المختار لتطبيق اللامركزية
- ان مساحة تطبيق اللامركزية ضرورية لأوانها ترتبط ارتباط كبير فالعلاقة بين اللامركزية ومساحة تطبيقها طردية وتعتبر الحاكمة لنجاح النظام اللامركزي وتطبيقه على الواقع.
- لا يوجد منهج واحد لتطبيق اللامركزية لان لكل مجتمع خصوصياته وثقافته واوضاعه الاجتماعية ونلاحظ ان هناك فرق كبير بين النموذج الفرنسي والإنكليزي وبدالك ينبغي ان يكون هناك نموذج عراقي خاص لتطبيق نظام اللامركزية.

وتأتي أهمية تطبيق إعادة الهيكلية من خلال عدة جوانب من أهمها ماياتي (31):

- ابتكار أنماط تنظيمية تساعد على تحقيق مشاركة المواطنين المحليين بطريقة مستمرة وفعالة , أي التحرر من النماذج البيروقراطية الجامدة للهياكل والاشكال التنظيمية
- إعادة الهيكلية التنظيمية ومحاولة التخلص من المعوقات والقيود التي تكون عائق امام تطوير المؤسسات المحلية بالإضافة الى تبني أساليب تكفل صحة اتخاذ القرار.
- تكريس مفاهيم اللامركزية من خلال تفويض الصلاحيات لكل وحدة إدارية بما يتناسب مع طبيعة الأنشطة التي تمارسها ومع حجم المسؤوليات المعطاة لها والعمل على إعادة توزيع السلطات بين الاجارة المركزية من جهة ووحدات الإدارة المحلية من جهة أخرى , فيتم تكريس سلطة اتخاذ القرارات عند المستوى التنظيمي المناسب , وليس بالظرورة عن الإدارة العليا والعمل على تكريس مبدأ المساءلة على أساس النتائج الفعلية .

هناك وسائل وعوامل اجتماعية لها التأثير الواضح على تنظيم الحكومة المحلية من خلال ما قام به النظام الاجتماعي الذي يعرف بانة مجموعة من العلاقات التي تحكم الافراد في حياتهم اليومية وان ذلك النظام الاجتماعي نلمسه في المجتمع عندما نجد هناك متاعب معينة يشغلها افرد داخل المجتمع الذي يعيشه او مركزة الاجتماعي الذي يشغله وان تعقد اوبساطة ذلك النظام الاجتماعي تؤثر بصورة مباشرة على تنظيم الحكومة المحلية , فالطبيعة الحظرية او الريفية تنعكس على درجة تهجد نظام الإدارة المحلية .

وان النظام المحلي في الريف يتسم بطابع البساطة وبذلك تكون المجالس المحلية خاضعه لهيمنة بعض العائلات عليها مثل كبار الاقطاعيين المزارعين وأصحاب المكانة الاجتماعية والسيطرة والنفوذ في تلك الوحدات، اما المجتمعات الحضرية تتسم بطابع التقيد فأنها تحتاج الى إدارة محلية قوية وغالبا ما يؤثر على هذه الدارة هم من رجال المال

والاعمال(32) ، وعلى ذلك يجب توفر جملة من الوسائل الاجتماعية للنهوض بو اقع التنمية المستدامة في العراق وتشمل الاتي (33):

أولا: دعم الخطط والبرامج الوطنية وذلك لتخفيف من حدة الفقروتعزيز دور المرأة في في زيادة دخل الفرد والعمل على بناء القدرات ودعم الشباب من خلال إعطاء أهمية اكبرللتدريب والتعليم المهني والإدارة السليمة للمصادر البشرية

ثانيا: العمل على توطين ونقل التكنلوجيا الملائمة وتطوير القدرات في مجال البحث العلمي والاستفادة من الدعم الفني ودعم المؤسسات التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية ماديا وفنيا لكي تتمكن من القيام بمهامها الخدمية في المجتمع المحلي، والتركيز على تقوية قدرات المؤسسات التي تعمل في مجال التنمية الاجتماعية وتعزيز دور القطاع الخاص والمؤسسات الغير حكومية

ثالثا: النهوض بو اقع وقطاع التعليم مع القيام بأجراء معالجات للاطار المؤسسي والتي تشمل ضرورة تجديد النظام التعليمي للوصول الى مرحلة اتساع مساحة التعليم التربوية التي تؤدي الى تطوير ورفد تلك المؤسسات والتركيز على تحقيق الهدف الاجتماعي والاقتصادي للتعليم والتربية وتكيف المناهج الدراسية وتدريب العاملين بما يتفق مع إصلاح النظام التعليمي , ومحاربة الفقر كخطوة أساسية نحو محو الامية , والتنوع في المؤسسات التعليمية الجامعي والثانوي لمواجهة متطلبات سوق العمل وتطوير الملاكات التقنية والعلمية الاكاديمية والتربوية وفق احدث الأساليب والمعايير المعتمدة دوليا وذلك لضمان استجابة للتحديات المعاصرة وعناصر التنمية الاقتصادية البشرية ,

حل مشكلة السكن وبناء المجتمعات السكنية في الريف والحضر لما سيستوعبه النشاط من ايدي عاملة عاطلة، حتى تصبح تلك العملية المحرك لتشغيل كافة القطاعات

الخاتمة

الحكومات المحلية في العراق تواجه تحديات تتعلق بالانقسامات السياسية . وهذا ينعكس سلبا على قدرة الحكومات المحلية على تحقيق التوازن السياسي في إدارة الحكومات المحلية وكذلك ضعف الإدارة العامة ونقص الكفاءات العلمية ووجود الفساد المالي والإداري يوثر على قدرة الحكومات المحلية على تنفيذ السياسات ومن ذلك ينبغي على الحكومات المحلية توفير مقومات تساعد على تعزيز الحكم المحلي وتتضمن عدة عناصر أساسية:

1. الشفافية والمساءلة: يجب أن يكون هناك نظام شفاف ومساءلة للسلطات المحلية يسمح بالتحقق من إجراءاتها وقراراتها.

2. المشاركة الشعبية: يجب تشجيع مشاركة المجتمع المحلي في صنع القرارات وتخطيط البرامج والمشاريع المحلية.

3. القدرة الإدارية والمالية: يجب توفير القدرة الإدارية والمالية للسلطات المحلية لتمكينها من تقديم الخدمات بشكل فعال.

4. التطوير الحضري والتخطيط العمراني: يجب وجود استراتيجيات تنموية وتخطيطات عمرانية تهدف لتحسين البنية التحتية والبيئة الحضرية في المناطق المحلية.

5. التنمية المستدامة: يجب أن تكون سياسات الحكم المحلي موجهة نحو التنمية المستدامة التي تحقق التوازن بين الاحتياجات الحالية والاحتياجات المستقبلية للمجتمع.

6. التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى: يجب تعزيز التعاون والتنسيق بين السلطات المحلية والجهات الحكومية الوطنية والإقليمية لضمان تحقيق الأهداف المشتركة.

الهوامش

(1) معمر مهدي صالح الكبيسي ,توزيع الاختصاصات الدستورية في الدولة الفيدرالية (دراسة مقارنة),منشورات الحلبي الحقوقي ,بيروت ,2010,ص 375.

(2) عقيلة عبد الحسين سعيد الدهان , اثر التنشئة الاجتماعية في البناء الديمقراطي ,دار ميزوبوتاميا للطباعه , والنشر والتوزيع , بغداد ,ط1, 2014, ص 37.

(3) عماد صلاح الشيخ داود , علي عبد الرزاق شنشول ,مشكلات المشاركة في إداراة الحكومات المحلية النساء والشباب انموذجا في ضوء القانون 21 لسنة 2008, مجلة فضايا سياسية ,العدد (50),جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية ,2017,ص 77,ص,78.

(4) عادل عبد الغفار,الاعلام والمشاركة السياسية للمرأة(رؤية تحليلة واستشر افية),الدار المصرية اللبنانية ,القاهرة ,ط1, 2009,ص 59-58.

(5) احمد عبد الله ناهي ,خضير عباس عطوان ,السلوك السياسي دراسة نظرية وتطبيقية ,دار امجد للنشر والتوزيع ,الأردن ,2018, 47.

(6) احمد بعلبكي ,نصوص حول المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية ,سلسلة دراسات عر اقية ,بغداد ط1, 2009,ص 86,ص 87.

(7) علي جاسم السواد ,انهيار هيكل الاستبداد, دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع بغداد ,ط1,,2014,ص 41.

(8) علي سلمان صايل السلامي , الفدرالي بين الو اقع والطموح , مجلة الكلية الاسلاميه ,النجف , العراق, 2023, ص 223.

(9) مجاهد الطائي , العراق ... بناء النظام الفيدرالي , متاح على الموقع الالكتروني التالي :

(10) مجاهد هاشم يحيى , اثر النظام الفيدرالي على الاستقرار السياسي في العراق , رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة الأردنية , 2014, ص110.

(11) احمد جاسم المطوري ,دور اللامركزية والحكم الرشيد في الاقتصاد العراقي (2012-2003م)مجلة العلوم الاقتصادية ,المجلد9,العدد,جامعة البصرة,2013,ص87.

(12) موريس دوفرجية ,االؤسسات الساسية والقانون الدستوري الأنظمة الساسية القانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى ,ترجمة جورج سعد ,المؤسسة الجامعية للدراسات لبنان ط1 1992 ,ص 93 .

(13) وليد كاصد الزيدي ,انتخابات مجالس المحافظات "دراسة تحليلية تقيمية للقانون رقم 36 لسنة 2008المعدل والتعديلات المقترحة ,ص 55-53.

(14) مقال منشور في صحيفة المثقف ,مؤسسة المثقف العربي ,3399,2015متاح على الر ابط موسى فرج ,نحو دراسة علمية للفساد السياسي في العراق .

(15) عدنان محمد حسين , ازمة الصلاحيات بين المركز والأطراف في النظام اللامركزية للمحافظات , ومجلة حوار الفكر,العدد19-18, المركز العراقي لحور الفكر2011,ص -86ص 89.

(16) مجلة نشرة قضايا سياسية ,العدد الثاني ,مركز الدراسات الاستر اتيجة والدولية ,2016,ص 15 - عبد السلام البغدادي , اللامركزية الإدارية مالها وماعليها وسبل النهوض بها

(17) علي حسين سفيح الساعدي ,الية صنع السياسة العامة في النظام البرلماني(دراسة حالة العراق بعد عام 2003) ورسالة مجاستير جامعه النهرين ,كلية العلوم السياسية ,2013,ص 23 .

(18) عبد الفتاح يافي السياسات العامة بين النظرية والتطبيق , المنظمة العربية ,-للتنمية الإدارية , جامعة الدول العربية , القاهرة , 2010,ص 151.

(19) -غازي فيصل , التنمية الساسية في بلدان العالم الثالث , دار الكتب للطباعه ,بغداد ,1993,ص -79ص80

(20) اسامة الغزالي حرب , الأحزاب الساسية في العالم الثالث , عالم المعرفة , الكويت . 1987, ص 30

(21) عبد الفتاح ياغي , السياسات العامة بين النظرية والتطبيق , مصدر سبق ذكره , ص -338 ص 339

(22) محمد محسن سيد ,المركزية واللامركزية في العراق و افاقها المستقبلية , مجلة المخطط والتنمية , العدد24, 2011,ص 20.

(23) صفوان المبيض واخرون , المركزية واللامركزية في تنظيم الاداة المحلية , مصدر سبق ذكره , ص 147.

(24) فريق خبراء بيت الحكمة , دعم اللامركزية والحكم المحلي للمساعدة في تقديم الخدمات في العراق ,بغداد ,2011,ص 221.

(25)زينب عبد الرزاق عبود وظافر ناصر حسين , الإصلاح الإداري , ومتطلبات التنمية المستدامة , مجلة جامعة بابل . كلية الإدارة والاقتصاد , المجلد (6), العدد (2)و 2014.

(26) زهراء علاوي عودة , توزيع الاختصاصات بين الحكومة المحلية , رسالة ماجستير,كلية العلوم السياسية.

(27) زهراء جعفر فرج , اعتماد الاستر اتيجية إعادة الهيكلية التنظيمية كمدخل لتحسين الأداء الوظيفي (دراسة حالة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) مجلة الغري للعلوم الاقتصادية , المجلد 14 , العدد 2, جامعة الكوفة , كلية الإدارة والاقتصاد , 2017, ص, 186.

(28) محمد رضا رجب , نظام الإدارة المحلية في مصر , الو اقع و افاق المستقبل , بحث تطبيقي متاح على الر ابط التالي :

(29) زهراء جعفر فرج , اعتماد الاستر اتيجية إعادة الهيكلية التنظيمية كمدخل لتحسين الأداء الوظيفي (دراسة حالة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) مصدر سبق ذكرة ص 193.

(30) احمد يحيى زهير , الحكومات المحلية دراسة نظرية تطبيقية انموذج (العراق – إنجلترا- مصر) مكتب اليمامة للطباعه والنشر , بغداد , 2016,ص -43ص 44.

(31) لبنان هاتف الشامي، اسراء علاء الدين نوري, و اقع التنمية المستدامة في العراق المعوقات والتحديات واستر اتيجيات التطوير , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد الثامن , 2019, ص 258.